

قدراً ما نستطيع نرى.. عودة إلى القضية الأوكرانية

أسفاً اني تأخرت عن الرد،
أو عن الشكر، لأخي الأستاذ
عبد الله حبة. فتصويباته
التاريخية وأديه الهم في
الخطاب تستوجبان شكري
ومحبتتي التي هي ليست
جديدة له.

□ ياسين طه حافظ

١- "... واقع الحال هي منطقة حرجة وصعبة للسلام الروسي وخوف روسيا من التقدم العسكري الغربي واقترب الناتو من حدودها خوف مشروع ولكن مبالغ فيه. فبين الدول اتفاقات وثمة تفاهات بين روسيا والغرب (الولايات المتحدة وألمانيا تحديداً). وثمة بنود تفاهم مع الناتو. ثم ليس سهلاً التحرش بدولة نووية عظمى مثل روسيا. مثلما نقر بأن الإتحاد الأوربي سياسي قبل أن يكون مدنياً. هو عسكري أساساً. وأي عزز لا يقف صامداً أمام الواقع السياسي الدولي..."

وكما ترى صديقي، الأستاذ عبد الله حبة، اني غير غافل عما أشرت له و ملاحظاتك موضع التقدير.

وردد في مقالي أيضاً:

٢- "نحن نعلم بحلم العديد من ناس الاتحاد السوفيتي بحياة جديدة مرفهة كما يسمعون عنها وكما تسوقه الميديا الغربية وكما يقرأون عن حياة "حرّة" (أرجو ملاحظة المزدوجين) ضامنة لحرية التعبير والمعتقدات وحرية الاطلاع والسفر ..."

وكما ترى يا صديقي أن الكلام سبقته عبارتنا "كما تسوقه الميديا الغربية وكما يقرأون ..."

٣- وورد في مقالتي أيضاً:

" وفي الإعلام والبرويوجندا تغيب كثير من الإيجابيات ..."

٤- ثم ورد في مقالتي:

"جماهير عريضة من الشعب الأوكراني تفقد فرصة الحصول على الدولار الذي يمكنهم من التمتع بنعمة "الحرية الجديدة". مع ذلك يبقى الاستقلال القومي مصدر سعادة لا نستطيع نكرانها على الشعوب..."

٥- وورد في مقال أيضاً:

"... نحن إذا بين حق روسيا بحماية نفسها من تقدم الناتو الى حدودها وبين حق اوكرانيا، الدولة المستقلة، في تحقيق تطلعاتها والتقرب من اوربا والاتحاد الاوربي. وهنا حصلت الأزمة بين القوتين العظمتين الغرب، وراه امريكا، والشرق المتمثل بروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي..."

مما ذكرته من اقتباسات لا يبدو أن اختلافاً مهماً بيننا، اللهم إلا في أسلوب

الطرح. فالحقائق السياسية واضحة ولسنا سنحجاً فقد طحنتنا السياسة وسحقت وطننا ونعرف جيداً ما وراء الشعارات من نوايا ومشاريع. فلا يأخذك يا صديقي سوء الظن بي. هي حيايتي التي لا تبدو مريحة أحياناً. علماً أن قناعاتي هي كذلك، والتصويب مرحّب به دائماً ..

لكن الثيمة الأساس في المقال، والتي هي سبب كتابتي له، هي الشعور بالأسف لشعب مسالم وبسيط تقسمه السياسة الى جبهتين متعاديتين، بل متقاتلتين بالأسلحة الثقيلة. كما شعرت

بالأسف للوضع العدواني الذي نشأ بين الأوكرانيين والروس وهما شعبان بينهما أزمّة نضال مشترك وأخلاقيات مشتركة وأنظمة كانت واحدة وحياة.

وإن العديد من الشيوخ الأوكران يعترضون اليوم، بأوسمتهم العسكرية ولا تزال صور الموتى بالزّي العسكري معلقة على الجدران.

أساس اعتراضي لا على دفاع روسيا عن حدودها، ولكن على أسلوب حل المشكلة وكان لا نظرية ولا خلق اشتراكي ولا عقل

إنساني تقدمي... أسفاً، بوتين ليس لينين السياسي الخارق والإداري الخارق. بوتين حل المشكلة القومية بإشكال قومي؛ فجعل الشعب الواحد قوميتين متعاديتين ومسحلتين ومفصولتين وكل تسندها جهة. كم بعيد إذا أن يتحدث هذا الشعب مرة أخرى؛ هذا هو الفرق بين لينين العظيم وبين لوزنية وفريدي السيد بوتين. أسلوبه هنا له صلة بهجومه على الدوما؛ وهذا طبعاً لا ينفي عنه الحزم السياسي وروح الزعيم القوي، لكني

أراه، لحد ما، يفقد الحكمة.

إنني، وقد زرت دونتسك ثلاث مرات قبل انفصالها، لم أُنْ انشقاقت صعبة بين الأوكران والناطقين بالروسية منهم.

الشعب يتكلم باللغتين. الانحياز طبيعي لدى القوميين الأوكران لكن لم المس مشكلة. ولم تكن اللغة الروسية وحتى اليوم وقد عدت قبل شهرين، ممنوعة. ثمة مدارس تدرس باللغة الروسية وفي كييف. أما عموم المدارس والدوائر الرسمية، فبالاوكرانية وهذا طبيعي مما يقوم به حكم جاء على أساس قومي. كما أن ولدي حصل على الكانديدات



هناك باللغة الروسية وكان هذا خياره بين اللغتين، ولا مشكلة. طبيعي جداً أن نرصد إفرارات لتشدد الغوغاء القومي وفي فورة حماسة التأسيس الجديد.

لكن حديثنا عن الرسمي والثقافي. الخصومات للأسف كانت بسيطة وتحولت الى نزاعات بعد دعوات الانضمام للاتحاد الأوروبي. وبالتأكيد

وراء النزاعات من يغذيها ويمدّها بالسلاح. ولا أظنك محتاجاً الى حجج، صديقي العزيز والذي احترمه واحترم ترجماته ووثائقه المهمة والمفيدة، فأنت تعلمني السياسة وأنا أراض. أنا

رجل أدب احزنني الوضع الإنساني هناك بعد انسجام الشعب وبعد حياته الأمنة المستقرة. فتناولت المسألة تناولاً إنسانياً، وإلا فانا لا أبرئ جهة سياسية من ملامعها. ما أزال، وسأبقى، أشعر بالأسف لضياح تلك التريبة الاشتراكية وذلك النضال المشترك للشعبين الروسي والأوكراني، واتمنى للسانسة الروس أن يحتفظوا، وهم يواجهون الإشكالات الدولية، بوصايا وأصواء النظرية. وأن يفكروا بأن الشعبين لا يزالان،

وبحكم التاريخ المشترك والصعب، أقرب للتعاون والعيش المشترك من العداة المسلح والحرب.

وقبل أن انتهي، هذه فقرة أخرى من مقالتي سابق الذكر توضّح حقيقة فهمي ومشاعري. قد أكون حالمًا لا واقعيًا ولكن هو هذا تفكيري. ورد في ذلك المقال:

"... أما كان ممكناً حل هذا التناقض بين التطلع الأوكراني والضرورة الروسية؛ أما كان ممكناً الحفاظ على العلاقات التاريخية والإنسانية بين الشعبين الروسي والأوكراني والسلم الاجتماعي داخل أوكرانيا؛ أما كان

ممكناً أن تضمن روسيا سلامة حدودها باتفاقية تتعهد فيها الدولة الأوكرانية بعدم السماح باستعمال أراضيها ضد البلاد الروسية والسماح للروس بالدفاع عن بلادهم عبر ممرات عسكرية ضد

هجوم قد يقع عليها؛ هل توقف العقل البشري فلا حل إلا احتلال مدن وإقامة الشعب الأوكراني بقوميته؟"

شخصياً، لا أظن انقسام الشعب وانفصال مدن منه على أساس قومي، نتيجة مريحة أو مرضية لنا ما دمنا كتابا إنسانيين تنتمي الخير والاستقرار للشعوب بعيداً

عن المخططات والنزوعات واستغلالها من الجانبين. إننا معا، أنت وأنا، نعلم ما وراء انفراد إرادة الشعب، مثلما تقدر

استغلال هذا وإن الشعب الأوكراني أو الوطن الأوكراني هو الذي يدفع الثمن. ألم تتضح النتيجة؟ روسيا استعادت القرم وفصلت داننستك وما جاورها عن أوكرانيا وسحبتهما إليها والغرب حقق سحب أوكرانيا إليه لتقترب من الناتو والاتحاد الاوربي. كلا أخذ حصته. بالحقارة السياسة الدولية.

الفرصة الكردية - العراقية المضاعة

يبدو أن الحراك الاحتجاجي في إقليم كردستان العراق الذي اندلع الأسبوع الماضي، قد فوت في وقت قصير جداً على نفسه وعلى مجمل الحركة الاحتجاجية في العراق المتواصلة منذ صيف ٢٠١٥، فرصة ذهبية للإصلاح في الإقليم وحتى في العراق كله.

شراة الاحتجاج أطلقها، في مدينة السليمانية وبلدات كردية أخرى، موظفو الدولة الذين لم يتسلّموا رواتبهم منذ مدة بسبب توقف الحكومة الاتحادية في بغداد عن صرف مستحقات الإقليم من الموازنة العامة، على خلفية نزاع حول عائدات نفطية وجمركية تنتقاضها حكومة الإقليم ولا تسجلها في واردات الموازنة العامة، إضافة إلى عامل جديد يتعلق بشرط حكومة بغداد على حكومة الإقليم، لصرف المستحقات، أن تعلن البراءة من استفتاء حق تقرير المصير الذي أجري في ٢٥ سبتمبر (أيلول) الماضي، وأن تتعهد علناً بعدم السعي للتعبير عن هذا الحق في المستقبل، فضلاً عن العمل على تحقيقه.

مطالب الحراك الكردي لم تنحصر في أمر الرواتب المعطل صرفها، إنما تعدته إلى الإصلاح السياسي والإداري ومكافحة الفساد الإداري والمالي، فالمتحتجون طالبوا أيضاً باستقالة حكومة الإقليم وأعضاء البرلمان الكردستاني، وإجراء انتخابات جديدة نزيهة لاخترية ممثلين جدد لشعب الإقليم وتشكيل حكومة جديدة.

الخطأ القاتل الأول الذي وقع فيه الحراك أنه سمح لمدنّين من ذوي الأغراض والغايات الخاصة بأن يخترقوه ويحرفوا مساره السلمي إلى مسار عنفي، بمهاجمة مقار حكومية وحزبية وتدمير البعض منها. والخطأ القاتل الثاني تمثل في أن الحراك أظهر تعويلاً على العامل الخارجي (الحكومة الاتحادية في بغداد خصوصاً)، فقد كان بعض المحتجين يدعون صراحة للحكومة الاتحادية للتدخل في الإقليم. وهذا يُمّحّ جيل؛ فمن جهة أن الدستور لا يمنح الحق للحكومة الاتحادية في قواتها لاجل التدخل في الإقليم لحل مشكلة داخلية، ومن الجهة الأخرى، لو كانت حكومة بغداد تمتلك العصا السحرية التي يتطلع إليها حراكيو السليمانية، لحت قبل تلك مشكلاتها الكثيرة ولتّبّ مطالب رعاياها خارج الإقليم، وفي مقدمها قضية الإصلاحات السياسية والإدارية التي تعهدت بها حكومة

والجنوب رفعت صوتها علماً في الأيام الأخيرة، تضامناً مع حراك السليمانية والمدن الكردية الأخرى، لكن تعويل هذا الحراك على حكومة بغداد لا يمكنه أن يجده له صدق داخل الحركة الاحتجاجية العراقية التي ترفع المطالب نفسها تقريباً: الإصلاح السياسي والإداري، وإلغاء نظام المحاصصة، وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة، والمكافحة الجادة للفساد الإداري والمالي في عموم العراق.

من الواضح أن حراك الإقليم الأخير لم يكن صناعة كردية مائة في المائة، رغم أن الكثير من الأسباب الدافعة إلى الظاهر وإعلاء صوت الاحتجاج قائمة بالفعل منذ زمن. أطراف فاعلة في الحكومة الاتحادية وقوى سياسية متنفذة ومؤسسات إعلامية حزبية في بغداد لعبت دوراً غير قليل في التحريض وإنهاء نار الاحتجاج، بيد أن هذا لم يكن العامل الحاسم في إثارة الاضطراب الأخير. المشكلة أن الإدارة الحكومية في إقليم كردستان، كما في العراق كله، قد تعرّضت إلى عملية تآكل بنوية بسبب الفساد الإداري والمالي الناجم عن نظام المحاصصة الذي تقاسم بموجبه بعض الأحزاب كل مصادر السلطة والنفوذ والمال، فكان أن نمت في وقت قياسي طبقة فاحشة الغراء من بيروقراطيي الحكومة والأحزاب، وهو نمو كان على حساب قوت الناس الذين تركوا للفق والبطالة ولانتهيار نظام الخدمات العامة.

مع ذلك، فإن الاضطراب الاجتماعي الحاصل في الإقليم الآن، كما في بغداد، هو انعكاس للأزمة البنوية التي تواجهها العملية السياسية، إن في الإقليم أو في العراق... نظام المحاصصة تآكل تماماً وأظهر بشاعته على نحو واضح وفاضح، بيد أن الطبقتين السياسييتين المتنفذتين في بغداد، وأربيل والسليمانية ليستا فقط تكاليف ولا تيردان الاعتراف بهذا، بل إنهما تعلمان على نقادي الايضاع للاستحقاق اللازم، وهو التخلي عن نظام المحاصصة وقطع دابر الفساد تماماً.

حتى لو فشل الحراك الكردي الحالي في تحقيق مطالبه الآن، فإنه كما الحركة الاحتجاجية العراقية العامة يُنذر بانفجارات اجتماعية مزلزلة بعد حين، قد يصعب السيطرة عليها... وهذا ما يتعين أن تعيه جيداً أربيل والسليمانية... وبغداد كذلك. ■ عن: "الشرق الأوسط"

حول تجديد آليات فهم النص المقدس

تتعالى أصوات كثيرة في العالم الإسلامي والعربي بدرجة خاصة تطالب بالانفتاح على الفكر العالمي، وتدعو الى العمل بمبدأ التناقض الذي أصبح ضرورة ماسة، لا يمكن تجاوزها، ذلك لما أفرزه ويفرضه الفكر العالمي من نتائج ضخمة على صعيد الإنجاز الفلسفي والأدبي والعلمي، ولأن الوقوف أمام هذا السيل من بداع البشري عملية محكوم عليها بالفشل الذريع بفعل ثورة الاتصالات المذهلة، ولكن الكثير من المفكرين يرون أن ذلك ينسجم تمام الانسجام مع أصولنا الثقافية وتجربتنا التاريخية.



فلم يعد سراً أن الاجتماع الإسلامي سبق له وأن خاض هذه التجربة بنجاح مدهل، فقد تلقى برحابة صدر الإنجاز اليوناني والفارسي والهندي، وعمل على تهذيبه وتطعيمه بالكثير من قيمنا العقدية والتشريعية والأدبية، الأمر الذي أغناه واثمنه به في الوقت نفسه، ولذا فإن عملية التناقض هذه ليست غريبة ولا خطيرة، بل هي في صالح رؤيتنا الفكرية وإنجازنا الثقافي، سوف يفتح لنا أبواب التأثير في الآخر، سوف يفتح لنا فرصة الحضور العالمي، سوف يضع لنا موطئ قدم على الساحة الثقافية العالمية. لقد كانت الحضارة الإسلامية سبّاقة لترجمة الإنجاز الاغريقي، ولم يجد المفكرون المسلمون أي ضير أو تخوف في القرنين الثالث والرابع الهجريين من دراسة هذه التجارب، وقد تعدّوا تعاملهم معها مرحلة التلقي البريء الى المحاكمة والنقد، كما هو معلوم، ولذا كان انتقال هذا التراث إلى الغرب عبر إسبانيا من أهم عوامل الانتصار على أنسقة التفكير البسيطة، ومن أهم الأسباب التي كانت وراء النهضة الأوروبية الجبّارة.

ولكن في الحقيقة لا يمكن لعملية التناقض أن تؤتي أكلها إذا لم نجد طرق التعامل مع تراثنا وقيمنا ونصوصنا وخطابنا، فإن الانفتاح على الآخر يحتاج الى تهيئة ذهنية وثقافية قادرة على الهضم والتعميل والإنتاج، من هنا نقول وبكل صراحة، لا يمكن لعملية التناقض هذه أن تمارس دورها بإيجابية من حيث علاقتها بنا، إذا تواصلنا معها بآليات تنتمي الى الثقافة الجملدة، الفكر الصرفي، فإن الآخر يمتدح الآن تقنية هائلة من الرؤى والتصورات والآليات في إنتاجه الثقافي والفكري، ويخطئ من يتصور بأن ظهور المدارس الفكرية المتلاحقة الواحدة بعد الأخرى لهو دليل على قلق الآخر وجذبه الروحي، هذا تفسير في تصوّر هروبي، فإن الوجودية والبنوية والتفكيكية، واتساع مديات



□ غالب حسن الشايندر

تجديد آلية التعامل مع منابع حضارتنا وقيمها وأخلاقها ومبنياتها ليست ضرورية في سياق عملية التناقض ذاتها، بل هي ضرورية بعد ذاتها، لأن الزمن تغيّر، ولأن الواقع يتعرّض لهزّات ضخمة قد تصيب مجتمعا بالذهول.

فلسفات ومدارس علمي النفس والاجتماع، واجتراح النظريات المتعدّدة في تفسير النص وما إلى هنالك من اجتراحات على كل صعد النشاط العقلي الإنساني، إنما هي إبداعات وليست صراعات، راحت استجابية للحاجات التي راحت تفرض نفسها بقوة وإلحاح، وذلك نتيجة هذه السرعة الرهيبة التي يخطوها التاريخ، وبالتالي فإن خلود الفكرة وتأبدها في الزمن والممارسة لا يدل بالضرورة على عمقها وبسطوعها، كما يُخيل لكثير من الناس. ثقافة الآخر، وهو بطبيعة الحال الغرب، لا تنطلق من مفاهيم الجوهر والفهم المطلق والاستسلام للظاهر، بل تنطلق من جو متحرك بالافتراض والاحتمال، من جو يتطلع لما بعد السطور والأشياء والظواهر، ومن هنا علينا أن نعي هذه



وقد يفهمها البعض بأنها دعوة لتغريب الذات والهوية والوطن والاجتماع، وبالتالي يجاوزنا التاريخ كأمة ودين وثقافة، نفقد المجتمع والمستقبل.

في الحقيقة إن تجديد آلية التعامل مع منابع حضارتنا وقيمها وأخلاقها ومبنياتها ليست ضرورية في سياق عملية التناقض ذاتها، بل هي ضرورية

بحد ذاتها، لأن الزمن تغيّر، ولأن الواقع يتعرّض لهزّات ضخمة قد تصيب مجتمعا بالذهول، فيما إذا لم نعمل على مواجهة الصدمة، أو بالأحرى على امتصاص الصدمة، ليس الصدمة النفسية وحدها

هنا، بل صدمة الفكر ذاته، صدمة الثقافة ذاتها، ومن هنا ليس ممّا ينفى الفكر ولا الموضوعية، فيما

قمنا بتأليف مركب من التسويغ يدعو الى تجديد آليات التعامل مع المادة الخام لحضارتنا وفكرنا وثقافتنا، فهناك عملية التناقض وهناك حقيقة الزمن المتغيّر، فكلاهما وبالتفاعل الحي تنتج ضرورة لازمة، مؤداها لا بد من النظر من جديد في آليات العمل

التي نجريها على جسد موادنا الحضارية الأساسية. إذا أردنا الانطلاق لتحديد

المنابع الأولى لكي نطرح بعض التصورات عن آليات مقترحة لتشريحتها وتفكيكها، لا بد أن نعرف وعلى مستوى المعطى

الأولي البديهي، إن النص المقدس هو المصدر الأم، ولقد كان المفكر الكبير أمين الخولي، يطلق على القرن الكريم عنوان (كتاب العربية الأكبر)، وهي تسمية

ستراتيجية موفقة في تصوري، لأنها مُستقاة من طبيعة القرآن وطبيعة الرسالة التي أنبسطت به، بل، وطبيعة التاريخ الذي صنعه ويصنعه، والقرآن بالنسبة لنا كعرب ومسلمين وشرقيين، ليس شريعة المجتمع كما يقول الرئيس القذافي في أحد شعاراته والثقافة أشمل وأوسع وأعقق من التشريع كما هو معروف، وذلك حتى بالنسبة لغير المسلمين، لأن القرآن طبع المجتمع بروحه وأجوائه وتاريخه، وبالتالي، فليس من الخطأ القول بأن القرآن ييشكل ثقافتنا وثقافة الآخر من العرب والمسلمين، ولا اعتقد بأن الثقافة تعطي معنى محدداً هنا، بقدر ما تعطي مفهوماً عريضاً، يعني طريقة الحياة والتفكير والسلوك بصرف النظر عن التفاصيل، بصرف النظر عن الكثير من الجزئيات، وليس من الأسرار قولنا إن مدارس التحليل النَّصِّي والمعرفي بدأت تفتش عن جذور التفكير للمجتمعات في النصوص الأولى، المقدسة، وإلا هل نترك بأن بعض المفكرين يربط فكرة تقديس المال والعمل، بل هل ننسى بأن ميشيل فوكو يرجع نظام العبادة الأوربية الى فكرة الاعتراف الكنسي رغم انحساره في الأيام الأخيرة كتمارسه طقسية كانت شائعة منسلة؟